د.س ـــهام ب ـل ـق ـــرم ـي	محاض ـــرات ف ـي مقي ـــاس ال ـــوق ـاية من الفس ـــاد

المحاضرة التاسعة:	آثار الفساد الإداري والمالي
الهدف العام القابل للقياس:	❖ تعريف الطالب بآثار الفساد الإداري والمالي التي تتمثل في:
محتوى المحاضرة	-1- آثار الفساد الإداري والمالي على النواحي الا جتماعية: تتعدد الاثار الاجتماعية للفساد الإداري و المالي، نذكر من بينها ما يلي: ▪ خلخلة القيم الاجتماعية في المجتمع، ما ينتج عنه مشاعر الإحباط والسلبية بين الافراد ▪ بروز التعصب والتطرف في الآراء ▪ زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء لقلة إمكانيات كسب الدخل للفقراء لتضاؤل الفرص المتاحة ▪ انتشار العنف والجريمة

- تقلص القيم الإيجابية كالمنفعة العامة حماية المصلحة العامة والذود عنها قبل المصلحة الخاصة
- تحول الفساد الى سلوك مقبول ومتعارف عليه ومستقر اجتماعيا في المؤسسات و المرافق الحكومية على اختلافها
- اللجوء الى الاجتهادات الشخصية مقابل النصوص والتشريعات القانونية لإيجاد المبرر لتحقيق المنفعة الشخصية وخدمة مصالح المفسدين

2- آثار الفساد الإداري والمالي على النواحي السياسية:

تتعدد الاثار السياسية للفساد الإداري والمالي، نذكر من بينها ما يلي:

- عدم الاستقرار السياسي والمتمثل في انتشار الفساد في الدول المرتبطة بالقروض الخارجية لالتزامها بتنفيذ شرط جزاء، وفي

حين الاخلال به يؤثر على الدولة بفقدان سيادتها من خلال تدخل وتحكم الدول المقرضة ، نتيجة استخدام الفاسدين السياسيين أو بعض من في السلطة لتلك القروض في مشاريع لا تخدم الدولة أو التنمية والمصلحة العامة بل توجيهها لتحقيق مكاسب ومصالح خاصة (نخب سياسية، رجال المال والاعمال...)

- النظام السياسي غير الديمقراطي والا ستبداد السياسي يضعف المؤسسات القانونية و السياسية والاجتماعية في الدولة، ويستغل القانون والمؤسسات العامة لتخطي المصلحة العامة للبلد وتحقيق مآرب شخصية مما يتيح الفرصة أمام مفاسد جديدة.
- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأ ساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول الى المعلومات كما يحد من شفافية النظام.

- خلق جو من النفاق السياسي نتيجة شراء الولاءات السياسية.
- خلق صراعات كبيرة في حالة تعارض المصالح بين المجموعات المختلفة وأصحاب النفوذ.

3- آثار الفساد الإداري والمالي على النواحي الا قتصادية: تتعدد الاثار الاقتصادية للفساد الإداري و المالي، نذكر من بينها ما يلي:

- خفض معدلات الاستثمار المحلي والاجنبي كون ان المستثمر يتجنب البيئة التي يتفشى فيها الفساد، لتجنب دفع الرشاوى، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي.
- تقليل الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة نتيجة التهرب الضريبي أو الحصول على الإعفاءات الضريبية بطرق غير مشروعة، كما ان زيادة تكلفة بناء المشروعات يؤثر سلبا على

الموازنة العامة للدولة، فلا تتمكن الحكومة من ممارسة السياسات المالية بطريقة صحيحة وهذا كله يؤدي الى غياب الاستقرار الاقتصادي.

- استحواذ أصحاب النفوذ على أكبر قدر من المنافع الاقتصادية في الدولة.
- هروب رؤوس الأموال المحلية لغياب البيئة التنافسية والتي تشكل شرطا أساسيا لبقاء الا ستثمارات المحلية ما يؤدي الى انتشار البطالة وتقلص فرص العمل.

د-الآثار الإدارية للفساد الإداري والمالي:

- خلق علاقة سيئة بين الموظفين ورؤسائهم في العمل
- استبداد رؤساء العمل بالسلطة واتخاذ القرار
- عرقلة العمل الإداري والمالي وصعوبة حل مشاكله

- هجرة ذوي الخبرة والكفاءة ما يؤدي الى انعدام الكفاءة الإدارية
- عدم مراعاة المؤهلات والموضوعية عند التعيين

المصادر الالكترونية:

- مولاي مصطفى المرجاوي.2015. ظاهرة الفساد ، ماهيتها ومظاهرها وأشكالها.
- علي خليفي: قياس الفساد تحليل ميكانيزمات مكافحته، دراسة اقتصادية حول الجزائر. Le cahiers de CREAD n88
- نادية عبد الرحيم. الفساد في مجال الصفقات العمومية. مجلة الا جتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية